الشهرستاني: الحكومة طالبت وزارة النقل بالبدء بتنفيذ ميناء الفاو قبل الانتهاء من التصاميم النهائية

احد ارصفة التحميل في الموانئ العراقية

□ بغداد / متابعة المدى

كشف نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، أمس الخميس، أن الحكومة طالبت وزارة النقل بالبدء بتنفيذ مشروع ميناء الفاو قبل الإنتهاء من تصاميمه النهائية، مشيراً إلى أنه ستتم دعوة الشركات الأوربية والآسيوية للتنافس لتنفيذ هذا المشروع.

وقال الشهرستاني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "ميناء الفاو الكبير، الذي يتم وضع التصاميم النهائية له من قبل شركة إيطالية يحظى بأهمية كبيرة وهو في سلم أولويات المشاريع الحكومية"، مؤكداً أن "الحكومة طالبت وزارة النقل بتنفيذ المشروع مباشرة وحتى قبل الانتهاء من تصاميمه النهائية".

وأوضح الشهرستاني أنه "ستتم المباشرة ببعض مراحل المشروع من خلال إحالتها إلى شركات عالمية كما هو الحال في مشروع موانئ التصدير النفطية الذي تمت إحالة مراحله إلى ١٢ شركة عالمية متخصصة".

وأضاف الشهرستاني أن "العراق سيدعو الشركات العالمية الأوربية والآسيوية للتنافس في ما بينها لتنفيذ المشروع بشكل علني وشفاف".

واعتبر الشهرستاني أن "ميناء الفاو الكبير سيكون من أهم المشاريع الاقتصادية، ويفتح آفاقاً اقتصادية كبيرة للتجارة الدولية والعالمية، كما سيشكل حلقة الوصل الجديدة التي تربط الشرق والغرب

ذكر مسؤول إعلام شركة موانئ العراق امس الخميس، ان وزير النقل هادي العامري وصل الخميس الى محافظة البصرة لبحث إمكانية الإسراع في تنفيذ ميناء الفاو.

وقال انمار الصافي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "وزير النقل هادي العامري وصل إلى البصرة برفقة مجموعة من المسؤولين في الوزارة، للقاء الكوادر المشرفة على تنفيذ مشروع ميناء الفاو، وبحث إمكانية الإسراع في تنفيذه" مشيراً إلى أن "وزير النقل سيقوم بزيارة ميدانية إلى موانئ البصرة وبقية تشكيلات الوزارة في المحافظة".

ويعتبر مشروع ميناء الفاو الكبير في محافظة البصرة (٥٥٠ كم جنوب العاصمة العراقية بغداد) الذي وضع حجر الأساس له في نيسان ٢٠١٠، من المشاريع الضخمة في العراق والمنطقة، إذ تتجاوز كلفته الإجمالية أربعة مليارات يورو، وتقدر طاقة الميناء الاستيعابية المخطط لها ٩٩ مليون طن سنوياً ليكون واحداً من أكبر الموانئ المطلة على منطقة الخليج العربي.

من جانبه، طالب مصدر مسؤول في مشروع ميناء الفاو الحكومة بضرورة اتخاذ قرار واضح للمباشرة في تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير.

وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه "على الحكومة اتخاذ قرار واضح للمباشرة بتنفيذ المشروع وتسهيل العمل بقانون رقم ١٥٧ للمشاريع الكبرى وتشكيل هيئة عليا لإدارة الميناء يكون رئيسها بدرجة وزير وعضوية الحكومة المحلية".

وأوضح أن "العمل في المشروع يتضمن خلال المرحلة الحالية تنفيذ طريق بطول (٤,٦) كم يربط الطريق العام لقضاء الفاو بالميناء، وطريق آخر يقع بمحاذاة ميناء الفاو

" وتتجه وزارة النقل العراقية إلى اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تأثيرات إنشاء ميناء مبارك الكويتي الذي وصفه خبراء عراقيون إنه سيترك آثاراً سلبية على حركة الملاحة العراقية في الخليج العربي وهو الممر المائي الوحيد في البلاد. .

وكانت وزارة النقل قد وضعت، في شهر نيسان ٢٠١٠، الحجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير، وتشير تصاميمه الأساسية إلى احتوائه على رصيف للحاويات بطول ٣٩ ألف متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م.

ووقعت وزارة النقل في شهر آب من العام الماضي ٢٠١٠، عقدا مع شركة تكنتل الإيطالية لوضع التصاميم لمشروع ميناء الفاو الكبير بكلفة بلغت ستة مليارات دولار، حيث ستبلغ مدة التنفيذ أربع سنوات بعد الانتهاء من إكمال التصاميم النهائية، فيما أشارت الوزارة إلى أن الميناء الجديد سيستوعب ٧٠ مليون طن من الحاويات، و٤٤ مليون طن بالنسبة للبضاعة المتنوعة والذي سيسد احتياجات العراق للتصدير والاستيراد لغاية عام ٢٠٣٨.

من جهة أخرى، باشرت الكويت، في السادس من نيسان الماضي، إنشاء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، وذلك بعد سنة تماماً من وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير، مما تسبب بنشوب أزمة بين البلدين، ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية وإستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

يذكر أن العراق يمتلك خمسة موانئ على الخليج العربي وهي المعقل والفاو وأم قصر وخور الزبير وأبو فلوس، إضافة إلى ميناءين نفطيين وهما البصرة وخور العمية.

العراق يفرض رسوماً مالية على إيران مقابل مرور أنبوب للغاز عبر أراضيه

□ بغداد / كانيوز

كشف المستشار القانوني في مجلس رئاسة الوزراء،الخميس، ان العراق سيفرض رسوماً مالية مقابل السماح بمد أنبوب الغاز الايراني الى سوريا عبر أراضيه.

وقال فاضل محمد جواد لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "العراق سيفرض على إيران رسوماً مالية مقابل السماح لها بمد أنبوب غاز يصل الى سوريا تحددها لجان متخصصة".

وأضاف ان " الحكومة العراقية ستخصص الأراضي اللازمة لمد الأنبوب الغازي عبر الأراضي العراقية وهي مشاريع في كل دول العالم وتنظم عبر التنسيق بين الحكومتين ".

ووقع العراق اتفاقاً مع ايران على مد انبوب يمر عبر الاراضي العراقية الى سوريا.

وركز الاتفاق على ضرورة السماح للعراق في استغلال الغاز المار بأراضيه في توليد الطاقة الكهربائية.

وتقول وزارة النفط إن لديها خططاً متكاملة للتفاهم مع جميع الدول الإقليمية في تنفيذ مشاريع نفطية وغازية مشتركة لها أهمية اقتصادية.

واسط تنجز ٣٠ مشروعاً خدمياً جديداً بكلفة ١٩ مليار دينار عراقي

□ واسط / المدى

أعلنت إدارة محافظة واسط،أمس الخميس، عن إنجاز ٣٠ مشروعاً خدمياً جديداً تشمل ثلاثة قطاعات حكومية موزعة في عموم المناطق بكلفة أكثر من ١٩ مليار دينار عراقي.

وقال معاون محافظ واسط للشؤون الفنية صبيح لفته فرحان في حديث صحفي إن "مجموعة من الشركات المحلية أنجزت ٣٠ مشروعاً خدمياً، موزعة على قطاعات الماء والكهرباء والطرق"، مبيناً أن "كلفة المشاريع الإجمالية بلغت ١٩ ملياراً و٤٩٥ مليون دينار ضمن مخصصات تنمية الأقاليم للعام الحالي ٢٠١١."

وأضاف فرحان أن "المشاريع الخاصة بقطاع الطرق بلغت ١٣ مشروعاً، بكلفة تسعة مليارات و٩٣٧ مليون دينار، وتتضمن إنشاء شبكات من الطرق الريفية التي تربط بين بعض القرى والتجمعات السكانية في الريف مع مراكز المدن أو مع الطرق الرئيسة التي تصل إلى المدن، إضافة الى إنشاء طرق تربط قسماً من المدارس في الريف مع القرى القريبة منها أو مع الطريق العام المحاذي لها."

وأشار فرحان إلى أن "المشاريع المتعلقة بقطاع الكهرباء هي عشرة بكلفة خمسة مليارات و ٣٣٤ مليون دينار، وهي عبارة عن تنفيذ شبكات كهربائية في بعض الأحياء السكنية الجديدة في مدن الكوت والحي والنعمانية، إلى جانب إيصال التيار الكهربائي لمناطق أخرى وبعض القرى وتأهيل الشبكات القديمة".

وذكر فرحان أن "المشاريع التي أنجزت ضمن قطاع الماء هي سبعة بكلفة أربعة مليارات و ٢٢٤ مليون دينار، وتتضمن تجهيز ونصب وتشغيل خمسة مجمعات لمياه الشرب في عدد من القرى الفلاحية بطاقات إنتاجية تتراوح مابين ٥٠ و ٢٠٠ متر مكعب في الساعة، إضافة إلى شبكة الماء في ناحية الدبوني ومد شبكة جديدة للماء الصالح للشرب في حي الزهراء بقضاء بدرة."

وأكد معاون محافظ واسط أن "عدد المشاريع التي أنجزت حتى الآن خلال العام الحالي بلغ نحو ١١٥ مشروعاً تشمل مختلف القطاعات الخدمية".

يشار إلى أن مجموع المشاريع التي تمت إحالتها العام الحالي ٢٠١١، من قبل دائرة العقود في محافظة واسط يبلغ نحو ١٥٠ مشروعاً تجاوزت كلفتها الـ٢٥٠ مليار دينار عراقي، وتشمل مختلف القطاعات الخدمية، إلا أن مشاريع البلديات كان لها النصيب الأوفر إذا تجاوزت كلفتها ١٠٠ مليار دينار، كما نالت مشاريع الطرق حصة كبيرة وكذلك مشاريع الماء والكهرباء ثم التربية.

يذكر أن مخصصات محافظة واسط للعام الحالي، ضمن مشروع تنمية الأقاليم الذي تموله وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تبلغ ١٠٥ مليارات دينار، في حين هناك مبالغ مدورة من العام الماضي تبلغ أكثر من ٨٤ مليار دينار، إضافة الى وجود مبالغ أخرى مدورة من العامين السابقين تصل إلى ٣٠ مليار دينار.

بكلفة (١٠) ملايين دولار وزير الصناعة يفتتح خط إنتاجي في معمل ألبسة النجف

□ النجف/ المدى

افتتح وزير الصناعة والمعادن احمد ناصر دلي الكربولي، (مشروع البدلة المطورة) في معمل الألبسة الجاهزة والذي يعتبر من المشاريع المهمة الإستراتيجية والحيوية الذي يهدف إلى إنتاج بدلة رجالية متميزة وذات جودة عالية وبموديلات حديثة متطورة تضاهي المنتج المستورد وبحضور محافظ النجف ورئيس مجلس المحافظة وعدداً من أعضاء المجلس .وقال احمد الكربولي في تصريح صحفي إن " افتتاح خط إنتاج جديد يهدف إلى صناعة بدلة رجالية متطورة تضاهي بنوعيتها البدلة المستوردة وتلبية لحاجة المستهلك العراقي "، مبيناً أن "الخط الجديد بلغت كلفته (١٠) ملايين دولار بعد أن تم تجهيز المعمل بمعدات من مناشئ رصينة يابانية وألمانية وايطالية بلغت (٢١٦) آلة و(٨٨) مكوى تعمل بتقنيات الحاسوب، مشيرا إلى أنه يساهم بتوفير (٥٥٠) فرصة عمل وينتج يوميا (٤٠٠) قطعة".

وأضاف الكربولي أن "إعادة بناء وتطوير هذا المعمل جاء ضمن الدراسات الصحيحة المقدمة للوزارة والإسهام في عملية الإسراع والتطوير السابقة التي جاءت أيضا ضمن توجيهات السادة المراجع العظام في النجف ومن المحافظ والسادة المسؤولين في المحافظة التي تكللت بتتويج عاصمة الدولة الثقافية بهذا الانجاز المهم" .ومن جهته، أوضح عدنان الزرفي محافظ النجف الأشرف لمراسل (الوكالة الإخبارية للإنباء) أن" هذا المشروع من مشاريع الإنتاجية لوزارة الصناعة واليوم وبعد اطلاع معالي وزير الصناعة على هذا المشروع أمر الوزير بفتح خط آخر للإنتاج داخل المعمل " . وأشار صالح حمودي ياسين مدير عام الشركة لمراسل (الوكالة الإخبارية للإنباء) أن "معمل الألبسة في النجف الاشرف حصل على اكثر من (٥٠) شهادة تقديرية من الجامعات العراقية والجهاز والتقييس المركزي والسيطرة النوعية، حيث أن (مشروع البدلة المطورة) هو احد المشاريع الحيوية التي تم تنفيذها بشكل متكامل، محتويا على قاعات الإنتاج وأقسام الخدمات الهندسية.

وتابع ياسين أن "كلفة المشروع الكلية بلغت تقريبا (١١,٥) مليار دينار بفترة أنتاج قدرها ١٨ شهراً، وبطاقة إنتاجية مئة ألف بدلة رجالية سنويا ،حيث يتميز المشروع بنوعية إنتاجية من البدلات بما يضمن مواكبة تطور هذه الصناعة عالميا، إضافة إلى مواكبة الموديلات الحديثة والتواصل مع دور الأزياء الحديثة بما يضمن لها المنافسة والتسويق.

مؤتمر اقتصادي مرتقب بين إقليم كردستان وإمارة الشارقة

□ دهوك / (آكانيوز)

أعلنت ممثلة حكومة إقليم كردستان للشؤون التجارية في دبي بالإمارات العربية المتحدة، أن مؤتمراً اقتصادياً سيتم عقده بين الإقليم وإمارة الشارقة يتناول أهمية إنشاء منطقة للتجارة الحرة في العراق.

وأوضحت شيلان خانقا لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، أن "اجتماعاً جرى عقده بين ممثلية حكومة الإقليم للشؤون التجارية و مدير عام دائرة الموانئ البحرية والجمارك وهيئة المنطقة الحرة في الحمرية بإمارة الشارقة راشد عبيد جمعة الليم على هامش مشاركة ممثلية الإقليم في المؤتمر السنوي للأعمال التجارية في الإمارات"، مشيرة إلى أن "الاجتماع بحث زيارة مرتقبة لوفد اقتصادي إماراتي لإقليم كردستان وعقد مؤتمر اقتصادي بين الجانبين يتناول أهمية إنشاء منطقة للتجارة الحرة في العراق".

يذكر أن ممثلة حكومة إقليم كردستان للشؤون التجارية في دبي بالإمارات العربية المتحدة كانت قد تأسست في عام ٢٠٠٨، وقد لعبت دوراً في تطوير العلاقات التجارية بين الإقليم والإمارات العربية المتحدة.

وزير سابق للنفط يدعو إلى اعتماد المادة ١١١ في إقرار قانون النفط والغاز

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال وزير النفط العراقي الأسبق إبراهيم بحر العلوم،أمس الخميس، أن المصلحة تقتضي اعتماد المادة الدستورية ١١١ التي تتضمن إدارة الثروات النفطية والغازية بمشاركة الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات، مبينا أن مشروع قانون النفط المحال من الحكومة والمقدم من لجنة النفط والطاقة النيابية تجب إعادة النظر بها وتعديله بما يتناسب مع الرؤية التوافقية لجميع الاطراف.

ورفض إقليم كردستان مؤخرا مسودة لقانون النفط والغاز أقرتها الحكومة العراقية وأرسلتها إلى مجلس النواب لإقرارها.

ويقول الإقليم إن مسودة القانون تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم والمحافظات، كما أنه مرر من مجلس الوزراء دون مراعاة الأصول القانونية.

وأرسل اقليم كردستان مؤخرا وفدا سياسيا الى بغداد بهدف بحث القضايا الخلافية بين المركز والإقليم ابرزها قانون النفط والغاز، وملف الشاكة الوطنية وفقا لاتفاقيات اربيل.

وقال بحر العلوم لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إنه "بحكم خبرتي في وزارة النفط فأن مقترح قانون النفط والغاز للجنة النيابية جرد وزارة النفط والحكومة الاتحادية من مسؤولياتها، وأعطى جميع الصلاحيات للمجلس الاتحادي المزمع تشكيله".وأوضح أيضا "فيما أعطت مسودة قانون النفط والغاز المصادق عليها من الحكومة والمحالة الى مجلس النواب الشهر الماضي صلاحيات للحكومة الاتحادية بالإشراف على العمليات البترولية وقلص دور الاقاليم والمحافظات، كلا المقترحين ، وجوب اعادة النظر فيهما وفقا لرؤية توافقية".وتابع قائلا أن "الرؤية التوافقية يجب أن تكون مستندة الى المادة ١١١ من الدستور العراقي التي تنص على أن إدارة الثروة النفطية والغازية بعهدة الحكومة الاتحادية بالتعاون مع الحكومات المحلية والأقاليم، فالتوزان مطلوب في إدارة الثروة النفطية". حسب قوله.

ويقول الإقليم إن مسودة القانون تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم المحافظات، كما أنه مرر من مجلس الوزراء دون مراعاة الأصول القانونية.

وينص أحد بنود اتفاقيات أربيل أن يصار إلى توافق بشأن قانون النفط والغاز، لكن الإقليم يتهم التحالف الوطني بالالتفاف على الاتفاقيات وتمرير مسودة القانون دون أخذ موقف الكرد.

وتعود جذور الأزمة بين بغداد وأربيل إلى عقود نفطية كان الإقليم قد ابرمها مع شركات نفطية عالمية دون موافقة وزارة النفط الاتحادية التي اعتبرت العقود "باطلة" ومخالفة للدستور.

حقول النفط جنوب العراق